HUMAN RIGHTS SOLIDARITY
منظمة التضامن لحقوق الانسان
institutional

تقرير

تقرير عن حقوق الطفل في ليبيا

HUMAN RIGHTS SOLIDARITY
منظمة التضامن لحقوق الانسان
institutional

تقرير عن حقوق الطفل في ليبيا

رغم أن الدولة الليبية لم تصنف ضمن الدول التي تشهد انحداراً في حقوق الطفل منذ نشأتها ووضع دستور لها منذ عام 1951، حيث كان المسار في غالب قوانينها وتشريعاتها يمضي بحق الطفل لوضع أفضل خصوصا بعد أن صادقت على أهم الاتفاقيات الدولية التي تشكل قواعد القانون الدولي وعلى اتفاقية حقوق الطفل[1] ، إلا أن مجريات الأحداث وتعثر الاستقرار على جميع الأصعدة والظروف التي مرت بها ليبيا خلال العقود الماضية من فشل المؤسسات في تفعيل وتطوير القوانين الخاصة بحق الطفل والتعامل بمرونة مع هذه النصوص وتعديلها ومراجعتها في كل حين جعل من ملف حقوق الطفل في ليبيا يفرض نفسه يوما بعد يوم خصوصاً بعد الانقسام والنزعات المسلحة التي تشهدها البلد منذ 7 سنوات مما زاد الطين بله وخرجت الكثير من القضايا الخطيرة والتي تشكل انتهاكاً لحقوق الطفل وتبتعد به عن المصلحة الفضلى التي هي روح كل تلك القوانين والاتفاقيات التي صادقت ووقعت عليها ليبيا

احتجاز القاصرين في سجون البالغين

لم تبلغ التشريعات الخاصة بالأحداث في ليبيا إلى المأمول في تحقيق المصلحة الفضلى للحدث، فلا زال الحدث منذ لحظة القبض عليه يعامل معاملة الكبار و يزج به في غرفة توقيف مختلطة كما أن أسلوب تعامل الشرطي معه هو نفس الأسلوب المتبع مع البالغين والمنحرفين ناهيك على مكان الاحتجاز الذي يسجن فيه فجميعهم الآن في سجون ومعتقلات في غرف مفصولة لكنها وسط عنابر مع المنحرفين من البالغين، على الرغم من أن صندوق التضامن الاجتماعي والذي يقع تحت إشراف وزارة الشئون الاجتماعية التابعة "للحكومة المؤقتة"، في مدينة البيضاء، استلم مبنى الأحداث ووعد بصيانته وإعادة إيواء الأحداث فيه إلا أن القاصرين من الأحداث لا زالوا قابعين في سجن الكويفيه في مدينة بنغازي، كذلك الحال في دار "توجيه

---

1 مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان: "اتفاقية حقوق الطفل".

تقرير

الأطفال فاقدي السند المصابون بمرض الإيدز أو مرض الوباء الكبدي

لعل من أبرز القضايا الملحة والتي لم تأخذ نصيبها من الجدية من قبل السلطات الليبية، ومع وجود محاولات التقليل من شأنها بحكم أن المتضررين من هذ الفئة عددهم قليل، هي قضية الأطفال فاقدي السند المصابين بمرض الإيدز أو مرض الوباء الكبدي. فمن المؤسف أن الحكومات الليبية المتعاقبة لم تلتفت إطلاقا إلى هذه الفئة المحرومة من حقوقها الأساسية، المنصوص عليها في التشريعات الليبية السارية والاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها الدولة الليبية، ولم تقم بواجبها وتَتحَمُّلْ مسؤوليتها من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية لتلزم دور الرعاية في ليبيا لتستقبل وتوفر مأوى الأطفال ساقطي القيد المصابين بمرض الإيدز أو مرض الوباء الكبدي. حتى تاريخ اليوم لا زالت هذه الدُور ترفض إيواء هذه الفئة من الأطفال متحججة بأن اللوائح تمنع ذلك، وهي حجة باطلة لأن التشريعات واللوائح تُلزِم دور الرعاية بإيواء الأطفال اللقطاء [ساقطي القيد] دون قيد أو شرط، بل إن المواد التي نصت على عدم استقبال الأطفال الذين يحملون أمراضاً معدية استثنت الأطفال ساقطي القيد أو المحالون من جهة قضائية كما تؤكد على قبولهم والكشف الفوري عليهم فإذا كانوا مرضى تعين عزلهم المدة اللازمة أو إرسالهم إلى المستشفى، ولكن لم تمنح دور الرعاية ولا وزارة الشؤون الاجتماعية القرار، بشأن إيوائهم منعدمه، حتى يجعلوها ذريعة لتتنصل من تسجيلهم وإعطائهم اسماً ثلاثياً كما ورد في القانون الليبي والذي يلزم وزارة الشؤون الاجتماعية بتسجيلهم. ولكن وبكل أسف لم يتم هذا الأمر، فلقد تم رصد حالات عديدة وبعضهم ولد داخل مستشفيات ليبية ووصل إلى سن الدراسة ولم يتحصل على اسم ولا اعتراف من الدولة ناهيك عن إيوائهم في دور الرعاية.

أوضاع الأطفال في مراكز احتجاز الهجرة غير النظامية

لا يكاد يخلو مركز احتجاز للمهاجرين غير النظاميين وطالبي اللجوء في ليبيا من وجود أطفال وقاصرين، بعضهم برفقة ذويهم أو أحدهم، وبعضهم غير مصحوبين ضمن مجموعات

HUMAN RIGHTS SOLIDARITY
منظمة التضامن لحقوق الانسان
institutional

تقرير

المهاجرين التي تدخل ليبيا عبر الصحراء، وفي الغالب يتم القبض عليهم وإيداعهم في مراكز الاحتجاز عندما يتم إرجاعهم من البحر أو لإنقاذهم عند اعتراضهم من قبل خفر السواحل الليبي، فيتم استقبالهم في نقاط إنزال تقوم بالإشراف عليها منظمات دولية، مثل المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية لشئون اللاجئين، حيث يتم تصنيفهم وتقديم المساعدات الطبية والإنسانية العاجلة لهم، ثم خلال ساعات يتم توزيعهم على مراكز الاحتجاز التابعة لجهاز الهجرة. أوضاع الأطفال المحالين لتلك المراكز لا تبعث بالطمأنينة، فلا يوجد أي خصوصية لهم من حيث المكان والرعاية الصحية والنفسية لهم. طيلة السنوات الماضية وخصوصا عندما باشرت المنظمات الدولية العمل من جديد على مراكز الاحتجاز وتقديم المساعدات عند نقاط الإنزال كانت التوصيات والملاحظات تصلهم حول أهمية فصل الأطفال والتنبه للطفل غير المصحوب حتى لا يتم نقله لمركز وهو غير مصحوب. فجميع مراكز الاحتجاز التابعة لجهاز الهجرة غير النظامية لا يوجد فيها مقر خاص بالأطفال القاصرين، فيتم احتجاز الأطفال من عمر 9 سنوات في مكان يحتجز فيه البالغون، ومخاطر وجودهم بين البالغين لا تخفى على أحد، ولا تزال أوضاع احتجاز الأطفال على هذا الوضع بالرغم من وجود منظمات دولية ذات إمكانيات عالية ويفترض أنها معنية بمصلحة الطفل الفضلى ومنها:

- **المنظمة الدولية للهجرة "قسم الحماية المعني بحماية الأطفال"،**
- **المفوضية السامية لشئون اللاجئين "المعنية بتسجيل طالبي اللجوء وحمايتهم"،**
- **منظمة اليونيسف للطفولة.**

فجميعها لديها مكاتبها وموظفيها وتعمل على الأرض، ولكن حتى تاريخ كتابة هذا التقرير هناك أطفال محتجزون في مراكز الهجرة مع البالغين ويقدم لهم المساعدات المعتادة التي تقدم للبالغين ويتم التعامل معهم على أنهم رقم من أرقام الكبار.

HUMAN RIGHTS SOLIDARITY
منظمة التضامن لحقوق الانسان
institutional

تقرير

الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة

لا زال ملف الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة يعاني المزيد من التبعثر وعدم القدرة على لملمة شتاته، خصوصاً بعد الانقسام السياسي. فصندوق التضامن الاجتماعي، والذي يشرف على أغلب دور الأطفال ومراكز ذوي الاحتياجات الخاصة، أصبح منقسماً بين إدارتين في الشرق والغرب، وعدم وجود تنسيق بينهما سبب ربكة كبيرة كان لها الأثر السيء على الأطفال. فالمساعدات والرعاية الطبية التي تقدم تأتي بشكل غير منتظم ومدروس، حيث تم نقل العديد من الأطفال المصابين بالتوحد، على سبيل المثال، خارج ليبيا في مصحات أردنية ومصرية، مما سبب جدلاً كبير اً حول جدوى هذه الخطوة وأثار حفيظة الكثير من الخبراء والمختصين الليبيين، ومنهم المستشار في صندوق التضامن الاجتماعي في مجال اضطراب التوحد، الدكتور فتحي الطاهر، الذي تساءل "إلى متى يستمر علاج أطفال التوحد خارج البلاد؟" مؤكداً على ضرورة علاجهم داخل ليبيا مستنداً إلى نظرية علمية ترى بوجوب الإدماج الاجتماعي لطفل التوحد في نفس البيئة الاجتماعية التي أصيب فيها الطفل بطيف التوحد، وأن القول بعدم وجود مراكز داخل ليبيا غير صحيح. وعلى الرغم من قرار صدر عن الحكومة غير المعترف بها دوليا، والتي مقرها البيضاء، بإعادة الأطفال من الأردن ومصر لعلاجهم داخل ليبيا، إلا أن القرار لم يتم تنفيذه بسبب مشاكل مالية، مما تسبب في فتح أبواب أخرى على بقية شرائح الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة والذين تكاد تكون حالتهم أصعب من أطفال التوحد، فلا يوجد في ليبيا حاليا منظومة واحدة تحصر عدد الأطفال المعاقين على مستوى ليبيا وكذلك الأطفال المصابين بالأورام والذين أصبح عددهم في تزايد.

أطفال العائلات المهجرين قسرا وغير القادرين على العودة لمدنهم الأصلية، فاقدي الهوية وممنوعين من التسجيل

عاني المهجرون من الجنوب، والمهجرون والنازحون من مدينة بنغازي المتواجدون في المنطقة الغربية، من أزمات وعراقيل إدارية منعتهم من تسجيل أطفالهم المواليد حيث يطلب السجل المدني منهم العودة لمدنهم وتوثيق إجراءاتهم في مدنهم الأصلية، كما أن الكثير من العائلات والذين تم توثيق عقود زواجهم في مدن ثانية رفض السجل المدني منحهم الوضع العائلي والذي يتيح لهم تسجيل أطفالهم المواليد، وفي الوقت الحالي هناك العشرات من أطفال المهجرين لا يملكون إلا أوراق المستشفى "واقعة ولادة" والتي تثبت أن الأم أنجبت مولود فقط. وعلى الرغم من أن مسؤول في الأحوال المدنيةii في العاصمة طرابلس رجح عدم التسجيل بأنه كان نتيجة خللاً أصاب منظومة الأحوال المدنية المدة الماضية وأن مكاتب العاصمة وغيرها تستقبل وتسجل كل الحالات، إلا أن الكثير من الأسر لا زالوا ينتظرون هذه الوعود حتى ساعة كتابة هذا التقرير.

أطفال الجنوب

للجنوب الليبي خصوصية في بعض مشاكلهم التي تقع عليهم ويعانون تقصير، من طرف الدولة في حقهم، ربما أكثر من غيرهم من باقي أطفال ليبيا. فالجنوب تقريبا يفتقر لكل شيء وبالكاد تصلهم المساعدات الإنسانية والطبية، وغالب ما يصلهم هو من منظمات ووكالات دولية. ومع هذا فهي لا تسد احتياجاتهم، فلا تزال مشكلة نقص أمصال علاج لدغ العقارب مستمرة رغم جهود جهاز الإمداد الطبي بإرسال الأمصال لكن تظل مشكلة تخزينها وتوفرها في بعض القرى والضواحي فيه صعوبة، فلقد سجلت عديد الحالات من للدغ العقارب على سبيل المثال في بلدة أوباري التي تشهد انعدام الرعاية الطبية خصوصا في فترة المساء، مما أجبر

---

2 أخبار ليبيا: "السجل المدني طرابلس: نقدم خدماتنا لجميع المواطنين دون تمييز"، 15 أكتوبر 2018.

HUMAN RIGHTS SOLIDARITY
منظمة التضامن لحقوق الانسان
institutional

تقرير

الأطفال والنزاع المسلح

حظيت مشكلة الأطفال في حالات النزاعات المسلحة باهتمام متزايد في السنوات الأخيرة وقد نوقشت في المؤتمرات والمحافل الدولية مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان وغيرها من المؤتمرات وورش العمل التي تخص ليبيا. ورغم كل الجهود التي بذلت لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة وتسريح المنخرطين في المجموعات والمليشيات، فلا زال العديد من القاصرين منخرطين فيها، ولا يزال الأطفال يشكلون غالبية الضحايا كما يشكلون أغلبية النازحين داخليا في ليبيا. رغم عدم وجود تقرير رسمي يوثق عدد الأطفال النازحين من مدن بنغازي ودرنة واجدابيا والكفرة وباقي مدن الجنوب، إلا أن لجان الأزمة والمنظمات غير الحكومية التي تعمل على مساعدتهم تتحدث عن أرقام كبيرة. إن الحرب محنة مؤلمة للأطفال، سببت لهم الافتراق عن الأهل والتفكك الأسري والفقدان والإصابات والحرمان.

التوصيات:

- تعديل التشريعات بما يلبي حاجيات الأطفال والقاصرين أمر ملح، خصوصا فيما يتعلق بتأهيل شرطة متخصصة تتعامل مع الأحداث أثناء القيام بضبطهم والتحقيق معهم، فهذا الأمر سيدفع نحو القضاء على العديد من السلبيات في التطبيق،
- أصبح من الملح أن يحال ملف الأطفال فاقدي السند والذين ترفض دور الرعاية استقبالهم إلى جهات اختصاص قانونية تُلزِمْ هذه الدور بالقيام بواجبها،
- على وزارة الصحة أن تتعامل مع مشاكل الجنوب الطبية على أنها حالات عاجلة وتحتاج عملاً مؤسسياً ينظر بعين الاعتبار لظروفهم الإنسانية، و

على وزارة الشئون الاجتماعية أن تقوم بإنشاء منظومة لحصر أعداد وأماكن تواجد الأطفال

HUMAN RIGHTS SOLIDARITY
منظمة التضامن لحقوق الانسان
institutional

تقرير

على وزارة الشئون الاجتماعية أن تقوم بإنشاء منظومة لحصر أعداد وأماكن تواجد الأطفال النازحين في الداخل والخارج، وتكون هي المصدر الرسمي والأساسي لهذه الاحصائيات، والتي تعتمد عليها البرامج والمشاريع. الاعتماد على إحصائيات المنظمات الدولية أصبح أمر غير مقبول.

منظمة التضامن لحقوق الإنسان
طرابلس - ليبيا

21 نوفمبر 2021

HUMAN RIGHTS SOLIDARITY

منظمة التضامن لحقوق الانسان

i n s t i t u t i o n a l

Libya Tripoli Office, P.O. Box : 3139, General Post Office, Algiers Square
Switzerland Geneva Office, c/o, Rue des Savoises 15, 1205 Genève

+41 22 550 81 23 | +41 76 234 57 78 | +41 22 593 14 77

www.hrsly.org | hrsolidarity@twitter | Info@hrsly.org

منظمة التضامن لحقوق الإنسان مسجلة كمنظمة محلية غير حكومية في ليبيا تحت رقم قيد 589 - 01 - 20160327